

ناصر أبو العطا - أكرم العجلة - زياد أبو شاويش - كميل منصور - محمد العروقي - سامي أبو سلطان - سامي أبو سالم - رجب أبو سرية - مأمون سويدان - محمد دهمان - زكريا محمد - أكرم عطا الله - بشير بشير - لمى أبو عودة - ماجد كيالي - سميرة الناطور - علي أبو شهلا - سعد عبد الهادي - حسن جبّارين - مأمون سويدان - فيحاء عبد الهادي - حافظ عمر - عصمت قزمار - أنطوان شلحت - عوض عبد الفتاح - إبراهيم الشقاقي - أحمد يعقوب - عصام يونس - أكرم سلهب - أنس أبو عون - تيسير نصر الله - زينب الغنيمي - عصام اليماني - إسماعيل الزابري - هيثم الزابري - مازن المصري - نديم روحانا - حازم أبو هلال - سامية بامية - رامي صائغ - سائد أبو حجلة - محمد مسعود - نادية أبو نحلة - عبد الله النجار - ريم ترزي.

وثيقة رقم 225 :

مقابلة مع محمود عباس حول استحقاق عضوية الدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة²²⁵ [مقتطفات]

28 آب / أغسطس 2011

- نبدأ بالحدث المرتقب وهو استحقاق عضوية الدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة الذي يتأرجح بين تمريره عبر مجلس الأمن، وبالتالي الاصطدام بالفيتو الأميركي، أو إقراره عبر التصويت في الجمعية العامة.. من وجهة نظركم ما هو الخيار الأنسب وما هي احتمالات الفشل أو النجاح؟
- الخيار الأنسب هو ما ذكرته لجنة المتابعة العربية في اجتماعها الأخير في الدوحة والتي قالت إنه لا بد من الذهاب إلى الأمم المتحدة من أجل الحصول على دولة كاملة العضوية في المنظمة الدولية وعاصمتها القدس الشريف على أساس حدود 1967، هذا هو الحل الأفضل.
- ولكن الحصول على العضوية الكاملة لا بد أن يمر عبر مجلس الأمن؟
- الآن هناك إجراءات في مجلس الأمن، ولكن هذا كله سيتوضح أكثر وأكثر في الأيام القادمة، بمعنى أننا نريد الذهاب إلى مجلس الأمن وإلى الجمعية العامة لأن المفاوضات أغلقت أبوابها، وإذا فتحت أبواب المفاوضات بشروط نحن نقبلها فالمفاوضات أولى، أما الآن فالخيار هو مجلس الأمن بعد أن أغلقت أبواب التفاوض.
- وكيف تتوقعون أن تتم الأمور في الأمم المتحدة من خلال اتصالاتكم التي أجريتموها في الفترة الماضية، وهل ستكون في صالحكم؟
- كما تعلمون بلغ عدد الدول المعترفة بنا حتى الآن 122 دولة وربما تصبح قريباً 128 دولة من أصل 192 دولة، وعندها سيكون لدينا إن شاء الله اعتراف بحدود الثلاثين. والمسألة واضحة ومحسومة بهذا الشكل.. هناك طبعاً دول ليست معترفة بنا ولكن تمثيلنا لديها عالٍ جداً مثل دول أوروبا الغربية كإسبانيا وإيرلندا والدنمارك وهولندا.. كل هذه الدول رفعت تمثيلنا لديها إلى مستوى بعثة ولكن لم تعترف بنا كدولة مستقلة إلى الآن.

- لكن عفواً السيد الرئيس، ترى الولايات المتحدة أن المفاوضات هي وحدها التي ستؤدي إلى قيام الدولة الفلسطينية وأن أي خروج عن المسار التفاوضي سيزيد من تعقيد القضية الفلسطينية ولا يوفر أي حل لها.. كيف تردون على ذلك؟
- نحن معهم لأن طريق المفاوضات هو الصحيح.. ولكن السؤال المطروح: أين هي المفاوضات؟ لقد حاولنا منذ سبتمبر الماضي عندما دعينا إلى واشنطن وشم الشيخ والقدس من أجل استئناف المفاوضات وأمضينا ساعات طويلة مع نتانياهو من أجل التفاوض إلا أننا نحن والأميركيون، إضافة إلى مصر والأردن فشلنا في إقناع نتانياهو بالعودة إلى طاولة التفاوض.. ومنذ ذلك الوقت حتى الآن بذلت الرباعية جهودها لإحياء المفاوضات في 3 مرات مختلفة. في المرتين الأولى والثانية لم تجتمع اللجنة وفي المرة الثالثة اجتمعت وقدم لها مشروع من قبل أميركا إلا أنه رفض من قبل روسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لأنه وضع شروطاً لم يقبلوها هم فكيف بنا نحن أصحاب الشأن؟! لذلك فشلت هذه الجهود.. والآن يقال إن توني بليز يريد العودة إلى اللجنة الرباعية ولكننا لم نسمع أي شيء.. فالأميركيون لم يقدموا لنا أي شيء ولذلك فإن طريقنا إلى الأمم المتحدة لا يوجد غيره حتى هذه اللحظة.
- السيد الرئيس هل تعرضتم إلى أية ضغوط أميركية لإجباركم على التراجع عن موقفكم المتمسك بالحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.. ما هو شكل هذه الضغوط وهل تقوم على مبدأ العصا والجزرة؟!
 - يجيب الرئيس عباس ضاحكاً.. نعم هناك عصا ولكن دون جزرة، بالفعل هناك ضغوط تمارس علينا كي لا نذهب وهذه الضغوط لا تمارس علينا فقط بل على دول أخرى، ولكن في نهاية المطاف ثمة مصلحة فلسطينية علينا نريد اتباعها.
 - صحيح أننا لا نريد أن نصطدم بأميركا أو نحاربها لأننا لسنا مؤهلين لمثل هذه المواجهة ولا نريدها كما قلت سابقاً، ولكننا نبحث عن مصلحة في نهاية المطاف.
- ولكن ألا تخشون أن تؤدي خطوتكم إلى انعكاسات سلبية على القضية الفلسطينية من بينها مثلاً قيام الكونغرس بقطع المعونات السنوية عن السلطة الوطنية؟
 - بالفعل قيل لنا إن الكونغرس سيقطع عنا المعونات سواء ذهبنا إلى مجلس الأمن أو إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.
- معنى ذلك أن تحدي الولايات المتحدة يمكن أن يؤدي إلى أزمة اقتصادية لكم، لأن مساعداتها تصل إلى أكثر من "500" مليون دولار سنوياً؟
 - (يجيب وقد طغت على صوته نبرة حزن) نحن نعيش في أزمة حقيقية ليس فقط بسبب التهديد بقطع المساعدات الأميركية وإنما بسبب غياب العديد من المساعدات العربية.
- لمسنا بعض العتب في صوتك عندما تحدثت عن عدم التزام بعض الدول العربية بدعمكم مالياً.. ترى ما هي أسباب هذا التقصير؟

- لماذا لا يدفعون؟.. لا أدري، بينما تدفع لي أميركا أكثر من 570 مليون دولار سنوياً.. وعندما تدفع أوروبا أو اليابان أو الصين وتتخلف بعض الدول العربية أقول ذلك بحسرة.. لماذا؟! (.....)

• هل خيار إشعال الانتفاضة الثالثة يأتي ضمن أدواتكم للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة؟

- نحن لن نقبل إطلاقاً اندلاع انتفاضة مسلحة، بمعنى أنني ما دمت رئيساً للسلطة الفلسطينية لن أقبل بانتفاضة مسلحة وأعتقد أن هناك شبه إجماع فلسطيني على ضرورة التهدئة. ولا شك أنك رأيت كيف سارعت الفصائل جميعها إلى طلب التهدئة في الأيام الماضية عندما وقع اعتداء على غزة وسيناء. إذن من حيث المبدأ تعرف جميع التنظيمات ما معنى العمل المسلح وما هي نتائجه وتوابعه لذلك أنا أقول إنني سأرفض الانتفاضة المسلحة ولكنني مع المظاهرات السلمية والفعاليات الشعبية السلمية في كل مكان في فلسطين. (.....)

• فخامة الرئيس اسمح لنا أن ننتقل إلى اللاذقية وبالتحديد مخيم الرمل للاجئين الفلسطينيين، كيف تابعتم هجوم القوات السورية على هذا المخيم في إطار قمع الاحتجاجات الشعبية؟

- ما حصل في اللاذقية أن المخيم في الطريق إلى المدينة ذهاباً وإياباً وحصلت اصطدامات لا أدري كيف حصلت بين الأمن السوري والمواطنين وحصلت هذه المواجهات في المخيم وذهب ضحية ذلك 5 أشخاص فلسطينيين ونحن حاولنا أن نتعامل مع هذا الأمر بكثير من العقلانية دون أن نخوض معركة لماذا؟ لأننا لدينا في سوريا أكثر من 600 ألف فلسطيني ونريد أن ننأى بهم عن أي وضع داخلي كما نفعل في أي بلد.

وحتى في لبنان فإننا ننأى بالفلسطينيين عن أي مشكلة داخلية ولذلك عندما تحدثوا عن السلاح الفلسطيني قلت اسحبوا السلاح الفلسطيني من المخيمات وخارج المخيمات.

• سؤالنا الأخير عن سوريا.. كيف تنظرون إلى الثورة الشعبية التي تشهدها هل أنتم مع خيار الشعب المطالب بالحرية؟

- نحن مع خيار الشعوب في كل مكان، ونحن كفلسطينيين لا نريد لأحد أن يتدخل في شؤوننا الداخلية، ومنذ أن انطلقنا عام 1965 كان شعارنا عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية. (...)

• اسمح لنا أن ننتقل إلى رام الله ونفتح ملف قضية دحلان التي شغلت الرأي العام الفلسطيني، يرى كثيرون أن هذه القضية تدخل في إطار تصفية الحسابات الشخصية بينكم وبين دحلان ما تعليقكم؟

- هناك اتهامات وجهت إلى السيد محمد دحلان وهي اتهامات مختلفة، وقد شكلت لجنة من 8 أشخاص وناقشت كل المخالفات التي اتهم بها السيد دحلان وخرجت بمحصلة بأن هذا الرجل لم يعد صالحاً ليكون عضواً في حركة فتح، أما باقي القضايا فستقدم إلى القضاء.

لا توجد إذن حسابات أو مواقف شخصية أو أي شيء من هذا القبيل ونحن لا يمكن أن ندخل الشخصي بالعام.

- ما دام دحلان مذنباً لماذا سمحتم له إذن بمغادرة رام الله؟
- لأنه خرج ولم يعد عضواً في حركة فتح، ولكن عندما يطلب منه الحضور لمواجهة باقي القضايا فعندها هناك إجراءات ستتخذ حتى يأتي ويواجه الحقيقة.
- ولكنكم قمتم بتطبيق منزله في رام الله واعتقال بعض حراسه ومع ذلك لم تتعرضوا له من قريب أو بعيد، هل كانت هذه رسالة تريدون توجيهها له؟
- نحن كما تعرفون لا نسمح بازدواجية السلاح، بمعنى أن السلاح غير موجود عند أي شخص بمن فيهم أنا، وأنا لا أسمح لنفسي أن يكون في بيتي مسدس، لأن هناك حراسة رسمية تحرسني وهذا ينطبق على كل إنسان كبيراً كان أم صغيراً، ونحن قيل لنا أنه كان عنده سلاح في البيت فأرسلنا قوة أخرجت السلاح الذي كان بحوزته وهو موجود.
- كذلك قمنا بسحب بعض السيارات الحكومية منه، وما عدا ذلك سمحنا له بالسفر دون أي نقاش.

- وما حقيقة تجميد أرصدة مالية لدحلان في الإمارات بناء على طلب منكم؟
- لم نطلب هذا إطلاقاً، وإذا وجد ما يدعو إلى الشبهة بالنسبة له في أية دولة فإن هذا كله يعود إلى لجنة التحقيق الحكومية.
- وأرجو أن تلاحظ هنا أن لجنة التحقيق الأولى كانت فتحاوية ولذلك تعاملت معه كمسؤول في فتح وأصدرت عليه الحكم بناء على هذا الأساس أما الآن فهناك لجنة حكومية من مكتب النائب العام هي التي تبحث ماذا لديه وماذا ارتكب من أخطاء، وبالتالي هي التي تحكم وتقرر إذا كان هذا الرجل متهماً أو بريئاً.

- ولكن فخامة الرئيس بصراحة.. هناك اتهامات يطلقها دحلان باتجاهكم بالتلاعب بمقدرات صندوق الاستثمار الذي يحتوي على ممتلكات نقدية تقدر بنحو مليار و300 مليون دولار رصدها الرئيس الراحل أبو عمار لتأمين السلطة في حال الطوارئ.. ما ردكم؟
- أيضاً موضوع صندوق الاستثمار خاضع للقضاء وإذا ثبت أي شيء ضدي فإنني لست فوق القانون، وعندما شكلنا لجنة الكسب غير المشروع عقدنا مؤمراً صحفياً أنا ورئيسها وقلت له يجب أن تحاسب أي إنسان جمع أموالاً بطريقة غير مشروعة ابتداءً بي وانتهاءً بأصغر مسؤول. والدليل على ذلك أن هناك أشخاصاً يخضعون للتحقيق ولا يوجد لدينا أحد على رأسه ريشة.

- (مقاطعاً) ولكن من سيحقق مع فخامة الرئيس؟
- يحقق معي القضاء الفلسطيني وسأعطيكم مثلاً.. في يوم من الأيام حكمنا على بعض أعضاء حركة فتح بالفصل من الحركة لأنهم دخلوا الانتخابات عام 2006 لوحدهم، وقد استدعيت مرتين للجنة لأدلي بكلامي ورأيي باعتباري صاحب القرار وقد أخذت اللجنة قرارات معاكسة لقراري وأعدت أكثر من 70 شخصاً إلى الحركة.

- طالما أن القضاء هو الذي يحقق.. لماذا لم يتم التحقيق في الاتهامات التي وجهها فاروق قدومي قبل سنوات بخصوص الأطراف المتورطة باغتيال عرفات؟
 - الاتهامات التي أطلقها القدومي تراجع عنها لاحقاً.
- تعني أن شخصاً بقيمة وقامة قدومي يتراجع عن كلامه؟!
 - (مقاطعاً) نعم بقيمة وقامة قدومي قال كلاماً ثم تراجع عنه.
- أنت تقول فخامة الرئيس إن اتهاماته كانت انفعالية؟
 - أنا أظن هكذا، إنما لو أثبت وقال إن فلان مسؤول عن أمر معين فإنه سيحول إلى القضاء دون جدال، وبالمناسبة لا تزال اللجنة التي شكلناها منذ استشهاد الرئيس عرفات قائمة وموجودة ومخولة في البحث في أي شبهة ضد أي إنسان حول ما حصل للرئيس عرفات.
- وما حقيقة تورط دحلان في اغتيال الرئيس الراحل من خلال إدخال علب الدواء المسموم؟
 - هذا كلام لا أستطيع إثباته، ولا يجوز أن نلقي الاتهامات جزافاً، وأنا لا أعرف وليس لدي معلومات عن هذا الأمر، بل إنني أشك في هذه الاتهامات.
- إذن أنتم تبرئون دحلان من تهمة اغتيال أبو عمار؟!
 - (مقاطعاً) لا لا لم أقل ذلك.. ثمة فرق بين أن تشك وأن تبرئ شخصاً من تهمة، هناك أشخاص وجهوا اتهامات معينة يسألون عنها، ولكن لو سألتني عن رأيي الشخصي فإنني أشك أن هذا حصل من قبل دحلان ضد ياسر عرفات في هذا الموضوع بالذات.. وضع تحت كلمة "بالذات" خطأً أحمر!
- منذ سنوات وهناك اتهامات تثار ضد دحلان في قضايا تتعلق بالفساد والتجاوزات، والسؤال المطروح الآن هو: هل كنتم تعلمون ما يدور على ألسنة الناس من اتهامات وشكوك؟ ولماذا ترك طوال هذه المدة دون محاسبة؟
 - طبعاً كنا نعلم.. ولكن هذا يعود إلى الظروف التي مرت بها السلطة الفلسطينية، فالسلطة مرت بظروف صعبة للغاية وكانت في ذلك الوقت عاجزة عن فعل أي شيء ولكن عندما أصبح لدينا الإمكانيات وباتت لدينا سلطة واحدة استدعي دحلان وغيره.
 - وبالمناسبة جميع من أخضعوا للتحقيق مؤخراً تم استدعاؤهم عن تجاوزات ارتكبوها قبل أكثر من خمس سنوات... القاعدة القانونية تقول إن الحق لا يسقط بالتقادم وطالما توافر الوقت المناسب فإن القانون يجب أن يأخذ مجراه.

(.....)